الأمم المتحدة

A/67/832

الجمعية العامة

Distr.: General
11 April 2013
Arabic
Original: Spanish

الدورة السابعة والستون

البند ٤٥ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ الموجهة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (A/67/703)، والتي عممت ردا على الرسالة التي كانت الأرجنتين أحالتها إليكم بتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (A/67/688).

وترفض الأرجنتين جملة وتفصيلا كل الأقوال الواردة في الرسالة الجوابية البريطانية، وتؤكد من جديد ما أوردته في مذكرتها المؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (A/67/389). فالحكومة البريطانية تحاول من جديد من خلال تشويه الحقائق التاريخية، إضفاء طابع شرعي على موقفها من مسألة جزر مالفيناس وغايتها المكشوفة من ذلك طمس استيلائها على هذه الجزر في عام ١٨٣٣ في عمل ما تزال الحكومات الأرجنتينية تحتج عليه منذئذ مرارا وتكرارا.

وتغفل حكومة المملكة المتحدة في رسالتها الإشارة إلى الـ ٣٢ حاكما إسبانيا الذين ولّوا على جزر مالفيناس في الفترة الفاصلة بين ١٧٧٤ و ١٨١١ ومختلف الإجراءات القضائية التي اتخذتها الحكومات الأرجنتينية منذ استقلالها عن إسبانيا، وهو ما يقيم الدليل على أن الأرجنتين مارست سيادتها على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، دون أي اعتراض بريطاني على ذلك. وتغفل المذكرة

180413 170413 13-28848 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بخاصة الإشارة إلى معاهدة الصداقة والملاحة التي عقدت في عام ١٨٢٥ بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، التي لا يرد في نصها أي تحفظ على تلك الإجراءات التي اتخذتها الأرجنتين بشأن الأرخبيل المتنازع عليه، والإشارة إلى عدة معاهدات أخرى تؤيد حقوق إسبانيا في الجزر المذكورة وحقوق الأرجنتين فيها باعتبارها هي الدولة الخلف عملا في ذلك بمبدأ استمرار حيازة واضع اليد.

وتعترف الأرجنتين بمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير التزاما منها بأحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) الذي يمنح هذا الحق للشعوب الخاضعة للتبعية والهيمنة والاستغلال الأجنبي، وهذه صفة تنتفي في مسألة جزر مالفيناس، وهو ما يجعل الأمر يتعلق هنا بحالة خاصة ومحددة من حالات إنهاء الاستعمار تنطوي على نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة يتعين حله بالطرق السلمية وعن طريق التفاوض مع إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح سكان الجزر. وعلى نحو ما ينص عليه هذا القرار صراحة، فإن أي محاولة تنال من السلامة الإقليمية لدولة من الدول تعتبر فعلا منافيا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

فالمملكة المتحدة هي التي تحيد عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، حيث إن الأرجنتين لا تنفك تدعوها إلى أن تكف عن محاولاتها النيل من سلامتها الإقليمية، وإلى الامتثال لأحكام الميثاق، أي الالتزام بالولاية المنوطة بكل عضو من أعضاء المنظومة الدولية، والتي تقتضي منه أن يسوى منازعاته بالطرق السلمية، على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٣. وما هذا التبادل للرسائل إلا دليل إثبات على أن النزاع موجود وقائم فعلا، ولا بد بالتالي من إيجاد حل له يمر عبر التفاوض بين الأرجنتين والمملكة المتحدة طبقا للولاية المنوطة بالأمم المتحدة والنداءات العديدة التي صدرت عن المجتمع الدولي في هذا الصدد.

وعلى الرغم من هذا، فقد دعت المملكة المتحدة بشكل انفرادي إلى إجراء استفتاء تطلب فيه من السكان الذين وطنتهم في جزر مالفيناس أن يصوتوا على مسائل يراد بها تشويه الوضع القانوني الحقيقي لهذه الجزر، ضاربة عرض الحائط بالنداء الذي دعاها فيه المجتمع الدولي إلى أن تستأنف في أقرب وقت التفاوض مع الأرجنتين على مسألة السيادة على هذه الجزر. فموقف الأرجنتين واضح وقاطع على نحو ما يتضح من البيان الصحفي لوزارة الخارجية رقم ١٣/٠٤١ الذي صدر عنها في ٨ آذار/مارس الماضي (انظر المرفق).

وتكرر الحكومة الأرجنتينية دعوتها المملكة المتحدة إلى أن تستأنف معها المفاوضات الثنائية على السيادة، باعتبار أن هذه المفاوضات هي الوسيلة الوحيدة المعترف بها دوليا للتوصل إلى حل سلمي ونهائي لمسألة جزر مالفيناس.

وإني إذ أؤكد من جديد الحقوق المشروعة لسيادة جمهورية الأرجنتين على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، أكون ممتنة لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٥ من جدول الأعمال بشأن مسألة جزر مالفيناس.

(توقيع) ماريا كريستينا **بيرسيفيل**

السفيرة

الممثلة الدائمة

مرفق الرسالة المؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

محاولة بريطانية أخرى لتشويه الحقائق بشأن مسألة جزر مالفيناس (البيان الصحفي رقم ١٣/٠٤١ الصادر عن وزارة خارجية الأرجنتين بتاريخ ٢٠١٣)

دعت المملكة المتحدة إلى إجراء استفتاء تطلب فيه من السكان الذين وطنتهم في جزر مالفيناس أن يصوتوا على مسائل يراد بها تشويه الوضع القانوني الحقيقي لهذه الجزر. فجزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش والمناطق البحرية المحيطة هي محل نزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة على السيادة عليها أقرا به البلدان والمجتمع الدولي بأسره. ومن ثم، فإنه لا يحق للمملكة المتحدة أن تحاول تغيير المركز القانوني لهذه الأراضي، حتى وإن تقنعت في ذلك بتنظيم ''استفتاء'' صوري لهذا الغرض.

فبدلا من امتثال الجانب البريطاني لالتزاماته الدولية واستئنافه المفاوضات مع الأرجنتين لحل النزاع، يحاول، في تصرف يثبت على نحو واضح بطلان إدعاءاته، ويفتقر، فوق كل ذلك، إلى حسن النية – إدخال عناصر لتشويه وتغيير التعريف الذي يعطيه القانون الدولي لهذا النزاع، والذي هو تعريف يرد في أكثر من بيان من البيانات التي حسم فيها المجتمع الدولي هذه المسألة. وإذ تدرك المملكة المتحدة العزلة الدولية التي أصبحت تجد فيها نفسها فيما يتعلق بمسألة مالفيناس، فإنها تحاول أن تلتف على ذلك بتشويه النزاع القائم بينها وبين الأرجنتين بدل حله.

غير أنه لا يمكن للمملكة المتحدة أن تغير طبيعة النزاع على هواها. فهذا التصويت وهذه الاستشارات والاستفتاءات العديدة والعديدة التي يمكنها أن تنتحلها في المناطق المتنازع عليها في مسألة جزر مالفيناس، لا يمكن أن تؤدي إلى تلك النتيجة ولا يمكن أن تعفيها من الامتثال للقانون الدولي الذي يلزمها بإيجاد حل سلمي للنزاع يمر عبر استئناف المفاوضات مع الأرجنتين بشأن النزاع القائم بينهما على السيادة على هذه الجزر.

فقد حثت الأمم المتحدة وعدة منظمات إقليمية كمنظمة الدول الأمريكية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، واتحاد دول أمريكا الجنوبية، والسوق المشتركة، ومحافل دولية وإقليمية وثنائية متعددة كمجموعة الـ ٧٧ زائد الصين، ومؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي لأفريقيا وأمريكا الجنوبية، ومؤتمرات القمة بين أمريكا الجنوبية والدول العربية ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، كلا من المملكة المتحدة والأرجنتين على استئناف المفاوضات من أجل إيجاد حل لهذا النزاع بالتحديد.

ويحمي الدستور الأرجنتيني على وجه التحديد أسلوب عيش سكان جزر مالفيناس. وفي الوقت نفسه، يشير قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) على طرفي النزاع، الأرجنتين والمملكة المتحدة، أن يراعيا في حل النزاع على السيادة مصالح هؤلاء السكان. واستنادا إلى هذه الولاية، فإن الأرجنتين تأسف لهذه المحاولات غير المسؤولة والسيئة النية التي تقوم بها المملكة المتحدة، وتحث هذا البلد على أن يعيد جديا النظر في سياسته المضللة بشأن الواقع القانوني والسياسي للإقليم المتنازع عليه.

فهذه المحاولة البريطانية لا تتفق مع أي من أكثر من ٤٠ قرارا من قرارات الأمم المتحدة بشأن مسألة جزر مالفيناس، التي تعتبر حالة خاصة ومحددة من حالات إنهاء الاستعمار يعترف فيها بوجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة يجب إيجاد حل له عن طريق المفاوضات الثنائية، مع الأخذ في الاعتبار ''مصالح'' (لا ''رغبات'') سكان هذه الجزر. وقد رفضت الجمعية العامة في مناسبتين في عام ١٩٨٥رفضا صريحا مقترحات بريطانية بإدراج مبدأ تقرير المصير في مشروع قرار بشأن مسألة جزر مالفيناس.

ثم إن تصرف المملكة المتحدة لم يكن متسقا مع مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير الذي تدعي أنه ينطبق على مسألة جزر مالفيناس. فاحتكامها الكاذب إلى هذا المبدأ في هذه المسألة يتناقض مع موقفها في حالات أخرى لإنهاء الاستعمار، كما هو الحال بالنسبة لأرخبيل شاغوس الذي طرد سكانه الأصليون وحرموا إلى يومنا هذا من حقهم في العودة إلى أرضهم. ولم تستشر الحكومة البريطانية سكان هونغ كونغ عن رأيهم عندما أعادت هذا الإقليم إلى صاحبه الشرعي، جمهورية الصين الشعبية.

وكانت جمهورية الأرجنتين، وبلدان اتحاد دول أمريكا الجنوبية والسوق المشتركة للجنوب، ومنتديات أخرى، رفضت بحزم المحاولة البريطانية الجديدة تشويه الحقائق المتعلقة بمسألة مالفيناس من خلال تصويت يجريه سكان وطنوا فيها، حيث إن هذه المحاولة لن تغير شيئا من جوهر المسألة، ولن تنهي النزاع على السيادة، الذي يجب حله وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتعددة المتعلقة بهذه المسألة.